البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آذار 2018

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0% خلال عام 2017، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال عام 2016. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الاولين من عام 2018 بنسبة 3.3%، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.5% خلال نفس الفترة من عام 2017. وبلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2017 ما نسبته 18.5%.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 13,898.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.7 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 33,197.5 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 25,098.8 مليون دينار، مقابل 24,736.8 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 33,418.4 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 2,219.7 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 42.7 مليون دينار (-1.8% من GDP)، بالمقارنة مع وفر مقداره 114.3 مليون دينار (4.8% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2017. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 166.1 مليون دينار، ليصل إلى 15,568.2 مليون دينار (54.2% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 7.7 مليون دينار، ليصل إلى 11,874.9 مليون دينار (41.4% من GDP). وبناءً عليه، ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) من GDP الى 95.6% مقابل 95.3% في نهاية عام 2017.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بنسبة 19.1% لتبلغ 376.4 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 8.1% لتبلغ 1,270.6 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 26.0% ليصل إلى 894.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. وتشير البيانات الأولية خلال الشهرين الأوليين من عام 2018 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 7.2% وانخفاض مدفوعاته بنسبة 10.9% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الشهرين الأوليين من عام 2018 ارتفاعاً بنسبة 3.0% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2017 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 3,018.0 مليون دينار (10.6% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,618.5 مليون دينار (9.5% من GDP) خلال عام 2016. أما باستثناء المنح،6+ فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 13.3% من GDP خلال عام 2017 مقارنة مع 12.8% من GDP خلال عام 2016. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 1,177.3 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنة مع 1,100.3 مليون دينار خلال عام 2016. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في عام 2017 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 29,043.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 26,904.4 مليون دينار في نهاية عام 2016.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 13,898.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.7 شهراً.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شباط 2018 ما مقداره 33,197.5 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شباط 2018 ما مقداره 25,098.8 مليون دينار، مقابل 24,736.8 مليون دينار في نهاية عام 2017.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 33,418.4 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.

- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك في نهاية شهر شباط 2018، باستثناء سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2017. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط 2018، باستثناء سعر الفائدة على القروض والسلف والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2017.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 2,219.7 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شباط 2018 ما مقداره 17,942.4 مليون دينار، مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2017 والبالغ 16,962.6 مليون دينار.

أهم المؤشـرات النقديــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية شباط			
2018	**2017**		**2017**
US$ 13,898.9 -3.4%	US$ 13,294.1 -8.3%	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,391.8 -0.7%
33,197.5 0.7%	31,893.9 -3.0%	السيولة المحلية	32,957.6 0.2%
25,098.8 1.5%	23,192.7 1.3%	التسهيلات الائتمانية	24,736.8 8.0%
22,098.6 1.6%	20,158.8 1.3%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	21,747.1 9.3%
33,418.4 0.7%	32,317.0 -1.8%	إجمالي ودائع العملاء	33,197.7 0.9%
25,747.6 0.4%	25,192.1 -3.0%	ودائع بالدينار	25,642.2 -1.3%
7,670.8 1.5%	7,124.9 2.9%	ودائع بالعملات الأجنبية	7,555.5 9.0%
27,000.6 0.3%	26,153.8 -3.0%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	26,916.3 -0.1%
21,278.7 0.1%	20,931.2 -3.0%	ودائع بالدينار	21,258.2 -1.5%
5,721.9 1.1%	5,222.6 -2.9%	ودائع بالعملات الأجنبية	5,658.1 5.2%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 13,898.9 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.7 شهراً.

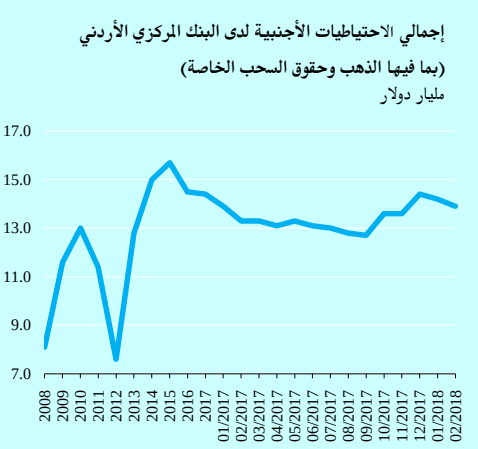

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 33.2 مليار دينار، مقابل 33.0 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر شباط 2018 مع نهاية عام 2017، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونـات السيـولـة**

    - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر شباط عام 2018 ما مقداره 28.8 مليار دينار، بالمقارنة مع 27.8 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017، و28.6 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 4.4 مليار دينار، بالمقارنة مع 4.1 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017، و 4.3 مليار دينار في نهاية عام 2017.

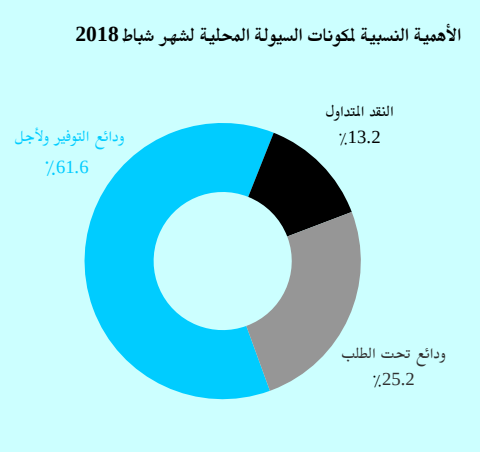

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 24.5 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 23.9 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017، و23.8 مليار دينار في نهاية عام 2017.

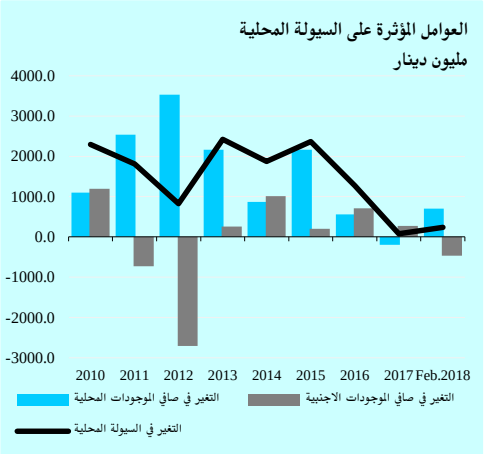

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 8.7 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 8.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017، و9.1 مليار دينار في نهاية عام 2017، وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 10.0 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2017		نهاية شباط 2017	نهاية شباط 2018
9,122.6	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,963.4**	**8,657.0**
10,260.0	البنك المركزي	9,063.0	10,014.5
-1,137.4	البنوك المرخصة	-1,099.6	-1,357.5
23,835.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**23,930.5**	**24,540.5**
-5,398.5	البنك المركزي، منها:	-4,512.5	-5,136.9
653.1	الديون على القطاع العام (صافي)	1,177.5	929.3
-6,074.5	أخرى (صافي*)	-5,713.0	-6,088.9
29,233.6	البنوك المرخصة	28,443.1	29,677.5
9,336.7	الديون على القطاع العام (صافي)	9,870.0	9,439.2
22,502.9	الديون على القطاع الخاص	20,905.1	22,871.3
-2,606.0	أخرى (صافي)	-2,332.0	-2,633.0
32,957.6	**السيولة المحلية (M2)**	**31,893.9**	**33,197.5**
4,326.5	**النقد المتداول**	**4,089.8**	**4,378.0**
28,631.1	**الودائع، منها:**	**27,804.1**	**28,819.5**
5,696.5	بالعملات الأجنبية	5,266.9	5,779.0

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2018/03/25 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 4.25%.
- سعر إعادة الخصم: 5.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 5.00%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 4.25%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 4.25%.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

شباط 2018	شباط 2017		كانون الأول 2017
4.00	3.25	سعر الفائدة الرئيس للبنك المركزي	4.00
5.00	4.25	إعادة الخصم	5.00
4.75	4.00	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.75
3.00	2.25	نافذة الإيداع	3.00
4.00	3.25	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.00
4.00	3.00	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	4.00

ويأتي هذا القرار لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة وزيادة جاذبية الأدوات المحررة بالدينار مقابل العملات الأخرى من خلال الحفاظ على هيكل أسعار الفائدة المحلية ضمن مستويات تنسجم مع أسعار الفائدة العالمية والإقليمية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر شباط 2018 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.95%، ليرتفع بذلك بمقدار 15 نقطة أساس عن نهاية عام 2017.

أسعار الفائدة على الودائع
شباط 2016- شباط 2018، نسب مئوية

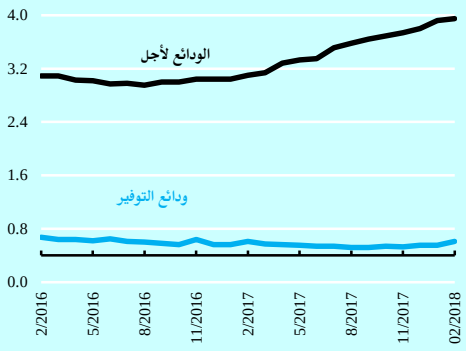

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر شباط 2018 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.61%، ليرتفع بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر شباط 2018 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.24%، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

◆ **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر شباط 2018 بمقدار 27 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.29%، لينخفض بذلك بمقدار 48 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

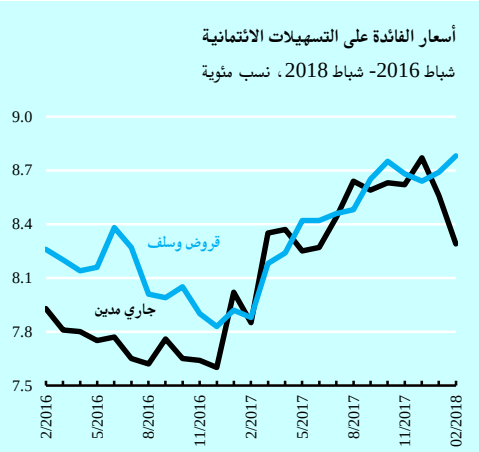

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر شباط 2018 بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 10.19%، لينخفض بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2017		شباط 2017	شباط 2018	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.34	تحت الطلب	0.21	0.24	-10
0.55	توفير	0.61	0.61	6
3.80	لأجل	3.10	3.95	15
	التسهيلات الائتمانية			
10.23	كمبيالات واسناد مخصومة	8.92	10.19	-4
8.64	قروض وسلف	7.88	8.78	14
8.77	جاري مدين	7.85	8.29	-48
8.83	الإقراض لأفضل العملاء	8.43	8.91	8

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط 2018 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.78%، ليرتفع بذلك بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر شباط 2018 ما نسبته 8.91%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شباط 2018 بما مقداره 362.0 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5%، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 286.9 مليون دينار (1.3%) خلال الفترة المماثلة من عام 2017.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة خلال شهر شباط 2018، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 351.5 مليون دينار (1.6%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 23.7 مليون دينار (4.7%)، والمؤسسات العامة بمقدار 5.0 مليون دينار (1.4%)، والمؤسسات المالية بمقدار 3.0 مليون دينار (17.6%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 21.2 مليون دينار (1.0%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 33,418.4 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 220.7 مليون دينار (0.7%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، وذلك مقابل انخفاض بلغ 583.0 مليون دينار (1.8%) خلال الفترة المماثلة من عام 2017.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شباط 2018 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 25.7 مليار دينار و7.7 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 25.2 مليار دينار للودائع بالدينار و7.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شباط 2017. أما في نهاية عام 2017، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 25.6 مليار دينار و7.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر شباط 2018 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2017. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر شباط 2018 حوالي 138.9 مليون دينار، ومرتفعاً بمقدار 24.9 مليون دينار (21.8%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 592.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2018، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 252.9 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 1,226.0 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

عـــدد الأسهـــم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط 2018 بمقدار 21.4 مليون سهم (22.2%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 117.6 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 65.1 مليون سهم خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2018، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 213.8 مليون سهم، بالمقارنة مع 504.7 مليون سهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط 2018 ارتفاعاً قدره 26.4 نقطة (1.2%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,219.7 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 51.3 نقطة (2.4%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2017، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 92.9 نقطة (4.4%) مقابل ارتفاع قدره 42.5 نقطة (2.0%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع حصيلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 120.9 نقطة (4.2%)، وقطاع الخدمات بمقدار 66.5 نقطة (4.6%)، والرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 36.8 نقطة (1.6%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

شباط			
2018	2017		2017
2,219.7	**2,212.8**	**الرقم القياسي العام**	**2,126.8**
3,002.4	3,045.9	القطاع المالي	**2,881.5**
2,266.3	2,069.5	قطاع الصناعة	**2,229.5**
1,516.2	1,600.1	قطاع الخدمات	**1,449.7**

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط 2018 ما مقداره 17.9 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 587.9 مليون دينار (3.4%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 339.1 مليون دينار (1.9%) خلال نفس الشهر من عام 2017. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2017، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 979.9 مليون دينار (5.8%) مقارنة مع ارتفاع قدره 446.8 مليون دينار (2.6%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

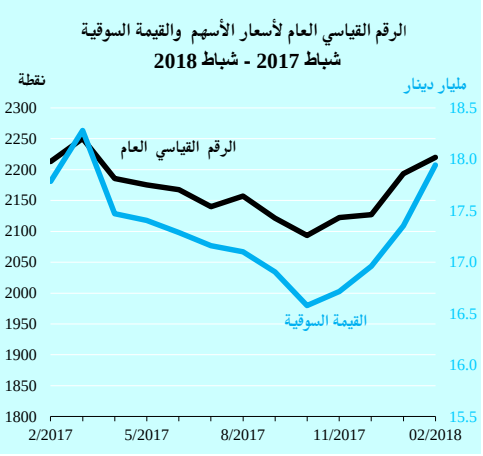

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر شباط 2018 تدفقاً موجباً بلغ 0.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 384.4 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2017. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط 2018 ما قيمته 40.0 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 39.4 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2018، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً بلغ 6.7 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب بلغ 396.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

شباط			
2018	2017		2017
138.9	1,035.5	حجم التداول	2,926.2
6.9	51.8	معدل التداول اليومي	11.8
17,942.4	17,786.2	القيمة السوقية	16,962.6
117.6	284.9	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,716.7
0.6	-384.4	صافي استثمار غير الأردنيين	-334.3
40.0	521.0	شراء	995.0
39.4	905.4	بيع	1,329.2

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2017 بنسبة 1.8%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2016. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.6% خلال الربع الرابع من عام 2017 مقابل نمو نسبته 2.7% خلال ذات الربع من عام 2016.

- وعليه، نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2017 بنسبة 2.0% محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال عام 2016. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.7% خلال عام 2017 مقابل نمو نسبته 3.0% خلال عام 2016.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهرين الأولين من عام 2018 بنسبة 3.3%، مقابل نمو نسبته 3.5% خلال نفس الفترة من عام 2017.

- بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2017 ما نسبته 18.5% (16.1% للذكور و27.5% للإناث). وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 45.4%) و 20-24 سنة (بواقع 36.4%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على الرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0% محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال عام 2016. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.2%)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال عام 2017، مقارنة مع نمو نسبته 2.2% خلال عام 2016. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.7% بالمقارنة مع نمو نسبته 3.0% خلال عام 2016، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.7% مقابل 1.0% خلال عام 2016.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2015- 2017
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	2.6	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	4.6	**4.7**
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	1.9	1.8	2.0	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.2	2.6	2.7	**3.0**
2017					
GDP بالأسعار الثابتة	2.2	2.0	1.9	1.8	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.9	3.4	3.8	3.6	**3.7**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر 2017-2015

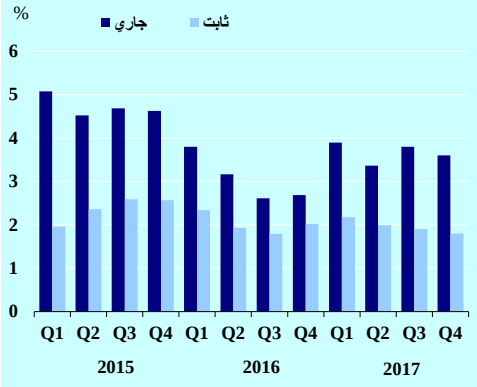

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام 2017 "خدمات المال والتأمين" (0.4 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية)، و"الصناعات الاستخراجية" (0.2 نقطة مئوية)، والزراعة (0.2 نقطة مئوية) و"الصناعات التحويلية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 70% من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2017.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2017 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسن فيه أداء قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، والزراعة، و"تجارة الجملة والتجزئة" و"المطاعم والفنادق"، شهدت قطاعات "خدمات المال والتأمين"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"الصناعات التحويلية"، و"الكهرباء والمياه" والعقارات تباطؤاً في أدائها، بينما شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائه.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نقطة مئوية.

القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو	
	2016	2017	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.0	2.0	2.0	2.0
الزراعة	3.8	4.8	0.1	0.2
الصناعات الاستخراجية	-12.1	13.0	-0.2	0.2
الصناعات التحويلية	1.1	1.0	0.2	0.2
الكهرباء والمياه	8.9	2.5	0.2	0.1
الإنشاءات	1.1	-1.1	0.1	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	1.5	1.6	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	-1.0	0.6	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.1	2.7	0.5	0.4
الخدمات المالية	5.2	3.8	0.5	0.4
العقارات	2.3	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	3.8	3.8	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.2	0.9	0.1	0.1
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	4.1	3.8	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية خلال الفترة المتوفرة من عام 2018 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (17.7%)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (6.5%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (6.2%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها حجم التداول في سوق العقار (14.2%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (5.1%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية خلال الفترة المتاحة من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2018	الفترة المتاحة	2017	المؤشـــر	2017
-14.2	كانون الثاني	6.2	**حجم التداول في سوق العقار**	-14.1
-15.7	كانون الثاني- شباط	20.7	**المساحات المرخصة للبناء**	4.5
-5.1		-0.9	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-2.4
-16.6		-17.3	المنتجات الغذائية	-4.9
16.0		-28.9	منتجات التبغ	-3.1
-26.1		-7.3	منتجات نفطية مكررة	-7.3
-14.3		88.8	صنع الملابس	-6.3
26.3		4.2	صنع منتجات المعادن اللافلزية	1.9
56.4		1.5	المنتجات الكيميائية	0.3
6.2		3.7	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	13.4
3.4		-26.0	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-13.8
6.2		4.1	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	13.6
8.2	كانون الثاني- آذار	4.7	**عدد المغادرين**	7.3
6.5		0.5	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	6.9
17.7		-11.4	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	8.4

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، ليسجل تضخماً نسبته 3.3% خلال الشهرين الأولين من عام 2018، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.5% خلال نفس الفترة من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع، بشكلٍ أساسي، إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى حزمة الإجراءات السعرية والضريبية التي اتخذتها الحكومة والتي من أبرزها تحرير أسعار الخبز، ورفع الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على بعض السلع المعفاة والخاضعة إلى نسبة الصفر و4%. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال الشهرين الأولين من عام 2018:

- بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 12.0%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.1% خلال الفترة المماثلة من عام 2017، وذلك نتيجه لقرار الحكومة القاضي بتحرير أسعار الخبز وتوجيه الدعم لمستحقيه.

معدل التضخم خلال الشهرين الأولين للأعوام (2010-2018)

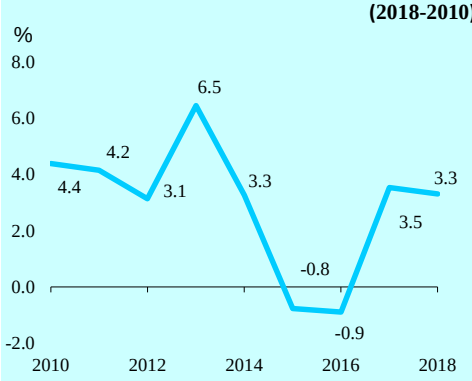

معدل التضخم خلال الشهرين الأولين لعامي 2017 - 2018

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي كانون الثاني- شباط		المساهمة في التضخم كانون الثاني- شباط	
		2017	2018	2017	2018
جميع المواد	100.00	3.5	3.3	3.5	3.3
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.36	-0.3	-0.1	-0.1	0.0
الغذاء	30.51	-0.4	-0.4	-0.1	-0.1
الحبوب ومنتجاتها	4.99	-0.1	12.0	0.0	0.5
اللحوم والدواجن	8.24	-5.2	0.2	-0.4	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.23	-0.5	-3.5	0.0	-0.2
الزيوت والدهون	1.92	2.5	5.2	0.0	0.1
الفواكه والمكسرات	2.73	-9.9	-1.0	-0.3	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.89	13.3	-14.4	0.5	-0.6
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.43	7.8	17.8	0.3	0.8
3) الملابس والأحذية	3.55	-3.1	0.0	-0.1	0.0
4) المساكن، منها:	21.92	2.7	3.1	0.6	0.7
الإيجارات	15.57	2.1	2.8	0.4	0.5
الوقود والإنارة	4.85	3.8	5.3	0.2	0.2
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.19	1.3	1.8	0.1	0.1
6) الصحة	2.21	10.7	6.2	0.2	0.2
7) النقل	13.58	14.4	8.9	1.8	1.2
8) الاتصالات	3.50	0.9	1.0	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.27	10.6	1.3	0.2	0.0
10) التعليم	5.41	3.6	1.4	0.2	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.83	-0.1	4.2	0.0	0.1
12) السلع والخدمات الأخرى	3.75	6.6	3.0	0.3	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- بند "التبغ والسجائر" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 17.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 7.8% خلال الشهرين الأولين لعام 2017، وذلك نتيجةً لقرار الحكومة برفع الضريبة الخاصة على السجائر بمقدار 200 فلس على كل علبة سجائر مطروحة للاستهلاك المحلي وحسب سعر البيع للمستهلك.
- مجموعة "المساكن" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.7% خلال الشهرين الأولين من عام 2017. ويُعزى هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع أسعار بند "الايجارات" بنسبة 2.8% مقابل ارتفاع نسبته 2.1% خلال الشهرين الأولين من عام 2017، وارتفاع أسعار بند "الوقود والإنارة " بنسبة 5.3% مقابل ارتفاع نسبتة 3.8% في ضوء قرار تعديل بند فروق أسعار الطاقة على فاتورة الكهرباء لتصبح 12 فلس بدلاً من 4 فلسات ابتداءً من شهر شباط 2018.
- مجموعة "النقل" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 8.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 14.4% خلال الشهرين الأولين من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع، في جانب منه، إلى رفع أجور النقل العام بنسبة 10% في شهر شباط 2018.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة برفع معدل التضخم خلال الشهرين الأولين من عام 2018 بمقدار 3.2 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة بمقدار 2.8 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام 2017.

وفي المقابل، شهدت مجموعات وبنود أخرى تراجعاً في أسعارها، ومن أبرزها "الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" (14.4%)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (3.5%).

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر شباط 2018، فقد شهد ارتفاعاً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق (كانون الثاني 2018) بنسبة 1.5%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، من أبرزها "الحبوب ومنتجاتها" (20.9%)، "الألبان ومنتجاتها والبيض" (3.6%) والنقل (3.3%)، و"الوقود والإنارة" (1.6%)، وتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها "الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" (4.9%)، و"اللحوم والدواجن" (1.8%).

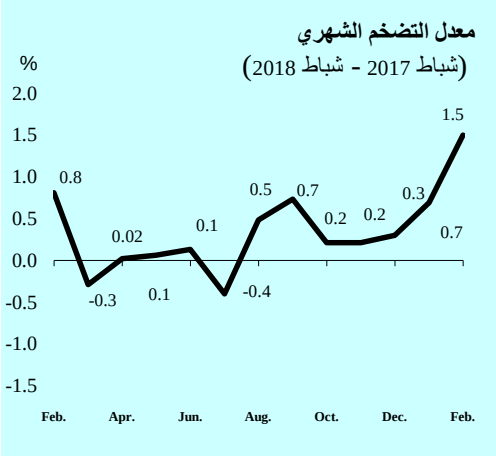

سوق العمل

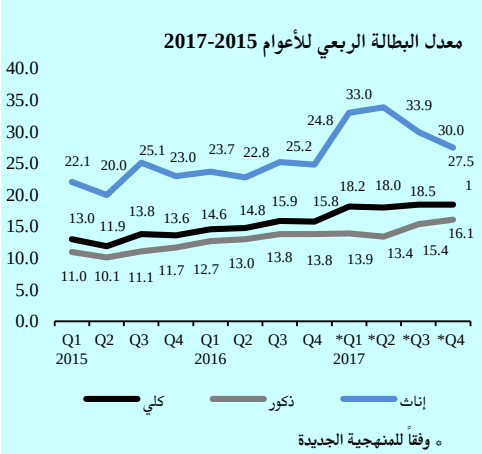

قامت دائرة الإحصاءات العامة بتطوير منهجية مسح قوة العمل اعتباراً من الربع الأول من عام 2017*، لتتماشى مع التوصيات الجديدة لمنظمة العمل الدولية، والتي من أهمها استثناء العاملين بدون أجر من تعريف المشتغلين، والذين كانوا يصنفون في المنهجية السابقة من ضمن المشتغلين. وكذلك زيادة حجم العينة إلى 16 ألف أسرة، بدلاً من 13 ألف أسرة، بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان لعام 2015. وفيما يلي أبرز مؤشرات سوق العمل خلال الربع الرابع من عام 2017 وفقاً للمنهجية الجديدة:

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 18.5% (16.1% للذكور و27.5% للإناث) بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 22.8%.
- سُجل أعلى معدل بطالة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 45.4%) و 20-24 سنة (بواقع 36.4%).
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 38.1% (60.0% للذكور و16.2% للإناث).
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.0%.

* لاتتوفر بيانات وفقاً للمنهجية الجديدة قبل الربع الأول من عام 2017.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 42.7 مليون دينار (-1.8% من GDP) خلال شهر كانون الثاني من عام 2018، بالمقارنة مع وفر مالي كلي مقداره 114.3 مليون دينار (4.8% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2017. وفي حال استثناء المنح الخارجية (9.8 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى ما مقداره 52.5 مليون دينار (-2.2% من GDP)، مقارنة بوفر مالي كلي مقداره 100.0 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2017.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 166.1 مليون دينار، ليصل إلى 15,568.2 مليون دينار (54.2% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 7.7 مليون دينار، ليصل إلى 11,874.9 مليون دينار (41.4% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) ليصل إلى ما مقداره 27,443.1 مليون دينار (95.6% من GDP) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2018، مقابل 27,269.3 مليون دينار (95.3% من GDP) في نهاية عام 2017.
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني من هذا العام بمقدار 181.2 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,652.3 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 347.2 مليون دينار، ليصل إلى 13,915.8 مليون دينار (48.5% من GDP). بالمقابل، ارتفع صافي الدين العام بمقدار 354.9 مليون دينار، ليصل إلى 25,790.7 مليون دينار (89.8% من GDP).

❐ أداء الموازنة العامة خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2017:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 بمقدار 30.5 مليون دينار، أو ما نسبته 5.0%، لتصل إلى 634.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 35.0 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 4.5 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال شهر كانون الثاني من عام 2018

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون الثاني		معدل النمو
	2017	2018	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**604.4**	**634.9**	**5.0**
الإيرادات المحلية، منها:	590.1	625.1	5.9
الإيرادات الضريبية، منها:	432.1	441.2	2.1
ضريبة المبيعات	254.9	271.9	6.7
الإيرادات الأخرى	157.3	183.3	16.5
المنح الخارجية	14.3	9.8	-31.5
إجمالي الإنفاق، منها:	**490.1**	**677.6**	**38.3**
النفقات الرأسمالية	4.0	4.7	17.5
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**114.3**	**-42.7**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	**4.8**	**-1.8**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

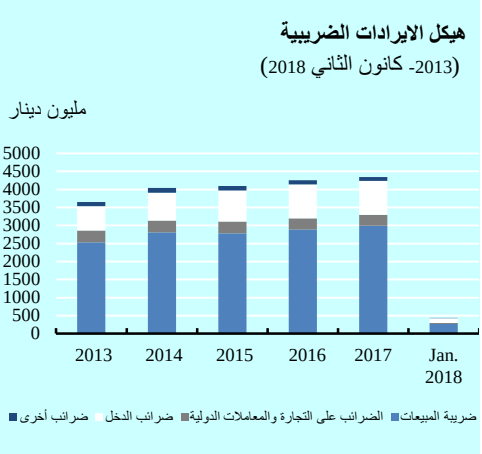

شهدت الإيرادات المحلية خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 ارتفاعاً بمقدار 35.0 مليون دينار، أو ما نسبته 5.9%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتصل إلى 625.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 26.0 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بمقدار 9.1 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.1 مليون دينار. وبناءً على ذلك، شهد مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، انخفاضاً ليصل إلى 92.9%، مقابل 121.4% خلال نفس الشهر من عام 2017.

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 9.1 مليون دينار، أو ما نسبته 2.1%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتصل إلى 441.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 70.6% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 17.0 مليون دينار، أو ما نسبته 6.7%، لتبلغ 271.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 61.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة كل من ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 9.1 مليون دينار، والسلع المحلية بمقدار 4.7 مليون دينار.

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 4.3 مليون دينار، أو ما نسبته 3.0%، لتصل إلى 137.0 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 31.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، نتيجة لانخفاض حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 3.7 مليون دينار. كما انخفضت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 0.6 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 90.1% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 123.4 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 1.7 مليون دينار، أو ما نسبته 6.5%، لتصل إلى 24.4 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 5.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 1.9 مليون دينار، أو ما نسبته 19.4%، لتصل إلى 7.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 1.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- الإيرادات غير الضريبية

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 26.0 مليون دينار، أو ما نسبته 16.5%، لتصل إلى 183.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة حصيلة كل من الايرادات المختلفة بمقدار 20.8 مليون دينار لتبلغ 83.1 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 0.7 مليون دينار لتبلغ 74.0 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 4.5 مليون دينار لتبلغ 26.2 مليون دينار (منها 24.4 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 20.4 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2017).
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 0.1 مليون دينار، أو ما نسبته 14.3%، بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتصل إلى 0.6 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 4.5 مليون دينار، أو ما نسبته 31.5%، لتصل إلى 9.8 مليون دينار مقابل 14.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2017.

■ إجمالي الإنفاق

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 187.5 مليون دينار، أو ما نسبته 38.3%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 677.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 38.4%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 17.5% مليون دينار.

هيكل النفقات العامة
(2013- كانون الثاني 2018)

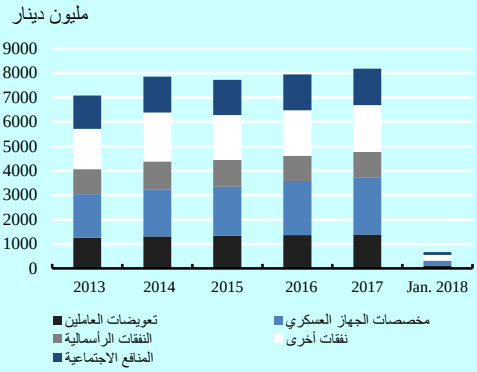

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 186.8 مليون دينار، أو ما نسبته 38.4%، لتصل إلى ما مقداره 672.9 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 99.3% من اجمالي الإنفاق. ويعزى ارتفاع النفقات الجارية الى الارتفاع في معظم مكوناتها، ومنها بند مخصصات الجهاز العسكري الذي ارتفع بمقدار 21.5 مليون دينار ليصل إلى 196.3 مليون دينار، وبند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 10.2 مليون دينار ليصل إلى 123.7 مليون دينار. وقد شكلت مخصصات الجهاز العسكري ما نسبته 29.2% من إجمالي النفقات الجارية، فيما شكلت تعويضات العاملين في الجهاز المدني ما نسبته 18.4%. كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 5.7 مليون دينار ليصل إلى 118.2 مليون دينار، مشكلاً بذلك ما نسبته 17.6% من اجمالي النفقات الجارية، وبند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 34.1 مليون دينار ليبلغ 90.4 مليون دينار (13.4% من إجمالي

النفقات الجارية)، وبند الإعانات بمقدار 117.2 مليون دينار ليبلغ 126.4 مليون دينار (18.8% من إجمالي النفقات الجارية). وبالمقابل، انخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 3.9 مليون دينار ليبلغ 4.6 مليون دينار (0.7% من إجمالي النفقات الجارية).

- **النفقات الرأسمالية**

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 0.7 مليون دينار، أو ما نسبته 17.5%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتصل إلى 4.7 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

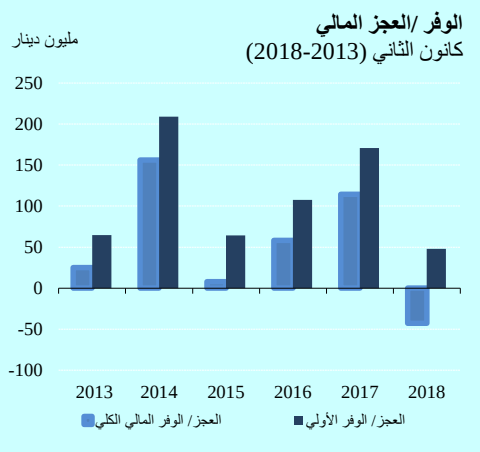

- بلغ عجز الموازنة العامة الكلي للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 ما مقداره 42.7 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 114.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2017. وقد بلغت نسبة العجز إلى GDP نحو 1.8%، مقابل وفر نسبته 4.8% خلال نفس الشهر من عام 2017. وباستبعاد المنح الخارجية، يرتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة إلى 52.5 مليون دينار (2.2-% من GDP)، بالمقارنة مع وفر مقداره 100.0 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2017.
- كما حققت الموازنة العامة وفراً أولياً (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 37.9 مليون دينار خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 (1.6% من GDP)، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 156.3 مليون دينار (6.6% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2017.

الدين العام

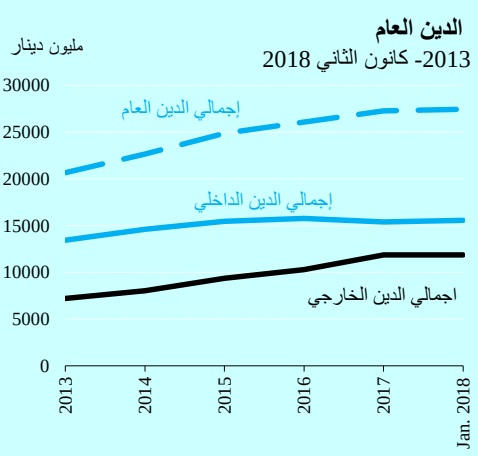

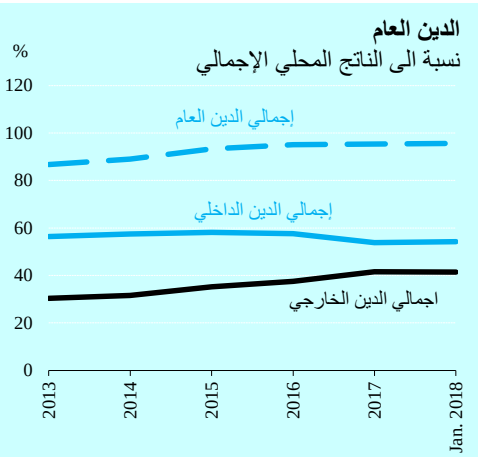

- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 166.1 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2017، ليصل إلى 15,568.2 مليون دينار (54.2% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 115.0 مليون دينار، وارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 51.1 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2017، ليصلا إلى 12,661.8 مليون دينار و2,906.4 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 115.0 مليون دينار مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 12,308.9 مليون دينار، وثبات رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند نفس المستوى المتحقق في نهاية عام 2017، والبالغ 351.7 مليون دينار. أمّا ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 51.1 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 2,248.9 مليون دينار، وثبات رصيد سندات المؤسسات المستقلة عند نفس المستوى المتحقق في نهاية عام 2017 والبالغ 657.5 مليون دينار.

- وعلى صعيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2018، فقد ارتفع عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 7.7 مليون دينار، ليصل إلى 11,874.9 مليون دينار (41.4% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 67.2% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة وبنسبة 9.0%. كما شكل الدين المقيم باليورو 8.9%، والين الياباني (6.7%)، والدينار الكويتي (5.9%).

- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 173.8 مليون دينار، ليصل إلى نحو 27,443.1 مليون دينار (95.6% من GDP)، مقابل 27,269.3 مليون دينار (95.3% من GDP) في نهاية عام 2017.

- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 181.2 مليون دينار، مقارنة بمستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,652.3 مليون دينار.

- وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 347.2 مليون دينار، عن مستواه في نهاية عام 2017، ليبلغ 13,915.8 مليون دينار (48.5% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 354.9 مليون دينار، ليبلغ 25,790.7 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 89.8% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 88.9% من GDP في نهاية عام 2017.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بمقدار 95.1 مليون دينار، بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2017، لتبلغ 158.7 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 110.4 مليون دينار، وفوائد بقيمة 48.3 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2018

نيسان

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتعديل أسعار المشتقات النفطية، باستثناء الكاز واسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2018		معدل النمو %
		آذار	نيسان	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	760	780	2.6
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	985	1,005	2.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	1,135	1,155	1.8
السولار	فلس/لتر	560	570	1.8
الكاز	فلس/لتر	520	520	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	387.4	383.1	-1.1
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	445	441	-0.9
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	450	446	-0.9
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	465	461	-0.9
الإسفلت	دينار/طن	380.5	375.9	-1.2

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2018/4/1

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 15 فلساً، بدلاً من 14 فلساً، ابتداءً من شهر نيسان، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.

آذار

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 14 فلساً، بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر آذار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء اعفاء البنود الواردة في الجدول أدناه من ضريبة المبيعات، علماً بأنها كانت تخضع للضريبة بنسبة 5%:

الوصـــف	رقم البند
فضة بجميع اشكالها	71
ذهب نصف مشغول	71
ماس غير مشـــغول	71
ماس مشغول	71
حلي ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	7113
مصنوعات صياغة واجزاءها من فضة ومعادن ثمينة اخرى	7114
مصنوعات من معادن عادية بقشرة من معادن اخرى ثمينة	7115
خدمات تصنيع وصياغة الذهب والحلي والمجوهرات	3691

شبـــاط

- قررت هيئة تنظيم النقل البري رفع أجور النقل العام بنسبة 10% اعتباراً من تاريخ 2018/2/7، ويشمل القرار حافلات النقل العام وسيارات التاكسي والسرفيس العاملة على جميع الخطوط.

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً، بدلاً من 4 فلسات، ابتداءً من شهر شباط، مع استمرار إعفاء الشريحة المنزلية التي يقل استهلاكها عن 300 كيلو واط شهرياً.
- قرر مجلس الوزراء إخضاع الكتب، والصحف والمجلات الدورية المطبوعة، وكتب الأطفال المصورة، وكتب الرسم والتلوين، الى ضريبة المبيعات بنسبة الصفر.

كانون الثاني

- اتخذ مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات السعرية والضريبية، أبرزها:

- تحديد سعر الطحين الموحد بـ 222 دينار للطن الواحد، وتحديد اسعار الخبز العربي دون تغليف في المخابز على النحو التالي:
  - الكماج الكبير 320 فلس/كيلو غرام.
  - الكماج الصغير 400 فلس/كيلو غرام.
  - الطابون او المشروح أو الورد أو المنقوش 350 فلس/كيلو غرام.
- رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على السلع المعفاه والخاضعة إلى نسبة الصفر و 4%، مع الابقاء على بعض السلع الاساسية دون تغيير لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لذوي الدخل المتدني والمتوسط.
- رفع الضريبة الخاصه على السجائر بمقدار 200 فلس على كل علبة مطروحة للاستهلاك المحلي، وفقاً لسعر البيع للمستهلك.
- فرض رسوم على كل سيارة ركوب مستوردة وفقاً لوزنها، وذلك على النحو التالي:
  - 500 دينار على سيارات الركوب التي لا يتجاوز وزنها 1000 كغم.
  - 750 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1000 كغم ولا يزيد عن 1250 كغم.
  - 1000 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1250 كغم ولا يزيد عن 1500 كغم.
  - 1500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1500 كغم.

- رفع الضريبة الخاصة على البنزين اوكتان 95 و98 لتصبح 30%.
- رفع الضريبة الخاصة على المشروبات الغازية لتصبح 20%.
- تخفيض رسوم نقل ملكية المركبات من شخص إلى شخص آخر، سواءً كان طبيعياً أو معنوياً (بإستثناء المركبات العمومية والزراعية والانشائية)، لتصبح على النحو التالي:

فئة المحرك CC	المركبات التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات		المركبات التي يتجاوز عمرها على 10 سنوات	
	الرسم السابق	الرسم الحالي	الرسم السابق	الرسم الحالي
حتى 1500	50	40	40	30
أكبر من 1500 حتى 2000	100	80	80	60
أكبر من 2000	400	200	120	100

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الاوروبي، بقيمة 20 مليون يورو، وذلك لدعم مشاريع ذات أولوية ضمن مساعدات الاتحاد الأوروبي المقررة للأردن لعام 2017، حيث تم تخصيص مبلغ المنحه الأولى (10 مليون يورو)، لمشروع إجراءات تطوير التجارة الداعمه للنمو الاقتصادي الشامل. والمنحه الثانية، بنفس القيمة، وخصصت لمشروع دعم إجراءات لتنفيذ أولويات الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي (آذار 2018).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بنسبة 19.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 376.4 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بنسبة 8.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 1,270.6 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 ارتفاعاً نسبته 26.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 894.2 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر شباط من عام 2018 بنسبة 4.3% مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل الى 223.9 مليون دينار. أما خلال الشهريين الأوليين من عام 2018، فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 7.2% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017، لتصل إلى 521.4 مليون دينار. فيما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 10.9% خلال شهر شباط من عام 2018 مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل الى 71.2 مليون دينار. أما خلال الشهريين الأوليين من عام 2018، فقد انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 10.9% لتصل إلى 143.4 مليون دينار مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر شباط من عام 2018 بنسبة 2.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليصل إلى 190.7 مليون دينار. أما خلال الشهريين الأوليين من عام 2018، فقد ارتفع إجمالي حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بما نسبته 3.0% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017 ليبلغ 409.2 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 3,018.0 مليون دينار (10.6% من GDP) خلال عام2017 مقارنة مع عجز مقداره 2,618.5 مليون دينار (9.5% من GDP) خلال عام 2016. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 13.3% من GDP خلال عام 2017 مقارنة مع 12.8% من GDP خلال عام 2016.

- سجّل، الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 1,177.3 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنة بحوالي 1,100.3 مليون دينار خلال عام 2016.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في عام 2017 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 29,043.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 26,904.4 مليون دينار في نهاية عام 2016.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 26.9 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 95.4 مليون دينار خلال شهر كانون الثاني من عام 2018، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 68.5 مليون دينار مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2017 ليبلغ 1,586.4 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني			
	2017	معدل النمو (%)	2018	معدل النمو (%)
	القيمة	2017/2016	القيمة	2018/2017
التجارة الخارجية	1,517.9	5.4	1,586.4	4.5
الصادرات الكلية	465.5	28.3	376.4	-19.1
الصادرات الوطنية	342.7	15.0	315.8	-7.8
المعاد تصديره	122.8	89.5	60.6	-50.7
المستوردات	1,175.2	2.9	1,270.6	8.1
الميزان التجاري	-709.7	-8.9	-894.2	26.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني		
	2017	2018	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	83.3	91.1	9.4
الهند	30.1	49.9	65.8
السعودية	33.4	30.9	-7.5
العراق	34.7	27.3	-21.3
الإمارات	15.3	9.9	-35.3
قطر	9.9	6.3	-36.4
الكويت	8.8	6.1	-30.7
المستوردات			
السعودية	115.8	186.1	60.7
الصين	161.5	162.2	0.4
الولايات المتحدة الأمريكية	88.2	149.2	69.2
إيطاليا	35.2	49.7	41.2
ألمانيا	48.7	49.0	0.6
تركيا	46.6	41.5	-10.9
الهند	48.9	40.0	-18.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 انخفاضاً نسبته 19.1% لتصل إلى 376.4 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 26.9 مليون دينار (7.8%) لتصل إلى 315.8 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 62.2 مليون دينار (50.7%) لتصل إلى 60.6 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بالمقارنة مع الشهر المقابل من عام 2017، يلاحظ ما يلي:**
  - انخفاض الصـــادرات من البوتاس بمقدار 4.2 مليون دينار (13.3%) لتصـــل إلى 27.4 مليون دينار. وقد اســـتحوذت أســـواق كل من الهند ومصـــر وتركيا واليابان على ما نسبته 81.4% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.
  - انخفاض الصـــادرات من الفوسـفات بمقدار 2.3 مليون دينار (10.6%) لتصـــل إلى 19.4 مليون دينار. جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض كل من الكميات المصـــدرة والأســـعار بنسبة 7.4% و3.4% على التوالي. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإيران على ما نسـبته 88.7% من إجمـالي صـــادرات المملكـة من الفوسفات.

ابرز الصادرات الوطنية السلعية خلال كانون الثاني من عامي 2017 و2018، مليون دينار

	2017	2018	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**342.7**	**315.8**	**-7.8**
الملابس	**80.9**	**96.1**	**18.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	72.9	82.0	12.5
البوتاس	**31.6**	**27.4**	**-13.3**
الهند	12.8	13.4	4.7
مصر	3.8	3.7	-2.6
تركيا	0.0	2.9	-
اليابان	1.9	2.3	21.1
الفوسفات	**21.7**	**19.4**	**-10.6**
الهند	11.8	14.0	18.6
إيران	2.8	3.2	14.3
منتجات دوائية وصيدلية	**23.2**	**19.0**	**-18.1**
السعودية	3.6	4.2	16.7
العراق	1.5	3.5	133.3
الولايات المتحدة الأمريكية	3.7	2.0	-45.9
الإمارات	1.0	1.8	80.0
الأسمدة	**26.3**	**17.0**	**-35.4**
الهند	0.4	15.1	-
العراق	11.4	0.5	-95.6
السودان	0.2	0.3	50.0
الخضروات	**10.7**	**11.1**	**3.7**
الإمارات	2.1	2.5	19.0
السعودية	0.5	2.4	380.0
الكويت	0.8	1.3	62.5
العراق	0.8	1.2	50.0
حامض الفوسفوريك	**7.9**	**8.8**	**11.4**
الهند	3.9	6.1	56.4
تركيا	0.0	0.9	-
السعودية	0.2	0.1	-50.0
الورق والكرتون	**8.8**	**8.0**	**-9.1**
السعودية	4.2	4.9	16.7
العراق	2.0	1.5	-25.0
لبنان	0.3	0.4	33.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

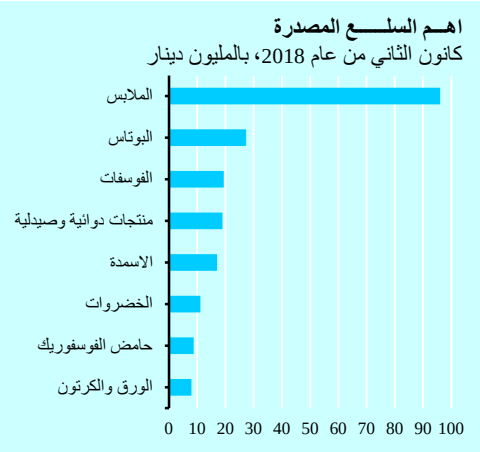

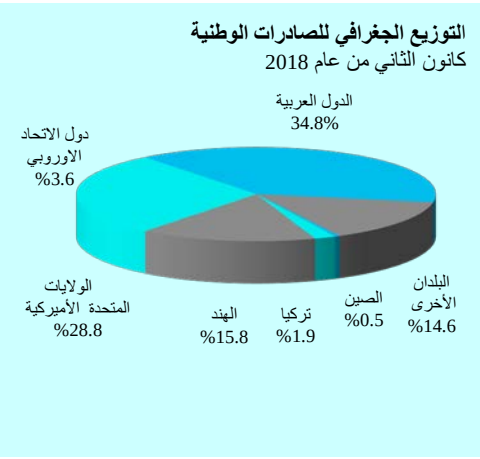

- انخفاض الصادرات من "الورق والكرتون" بمقدار 0.8 مليون دينار (9.1%) لتصل إلى 8.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق ولبنان على ما نسبته 85.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.
- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 15.2 مليون دينار (18.8%) لتصل إلى 96.1 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 85.3% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصادرات من "حامض الفوسفوريك" بمقدار 0.9 مليون دينار (11.4%) لتصل إلى 8.8 مليون دينار. واستحوذت أسواق كل من الهند وتركيا والسعودية على ما نسبته 80.7% من إجمالي صادرات المملكة من حامض الفوسفوريك.
- ارتفاع الصادرات من الخضراوات بمقدار 0.4 مليون دينار (3.7%)، لتصل إلى 11.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الإمارات والسعودية والكويت والعراق على ما نسبته 66.7% من إجمالي صادرات المملكة من الخضراوات.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والفوسفات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة والخضروات و"حامض الفوسفوريك" و"الورق والكرتون" خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 على ما نسبته 65.5% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 61.6% خلال الشهر المماثل من عام 2017. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والإمارات وقطر والكويت على ما نسبته 70.1% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 مقابل 62.9% خلال ذات الشهر من عام 2017.

المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بنسبة 8.1% لتصل إلى 1,270.6 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 2.9% خلال نفس الشهر من عام 2017.

اهم السلع المستوردة
كانون الثاني من عام 2018، بالمليون دينار

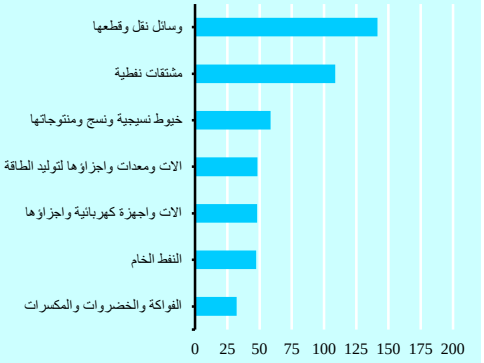

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2017، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من مشتقات النفطية بمقدار 55.6 مليون دينار (104.7%) لتصل إلى 108.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند وقطر ما نسبته 84.5% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة بمقدار 40.4 مليون دينار، (511.4%) لتصل إلى 48.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا والدنمارك ما نسبته 72.3% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها بمقدار 13.7 مليون دينار، (39.7%)، لتصل إلى 48.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا وإيطاليا ما نسبته 63.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 10.3 مليون دينار (27.8%) لتصل إلى 47.3 مليون دينار، وذلك محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 27.9% وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 0.2% مقارنة مع شهر كانون الثاني من عام 2017. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها بالكامل من المملكة العربية السعودية.

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون الثاني من عامي 2017 و2018، مليون دينار

	2017	2018	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**1,175.2**	**1,270.6**	**8.1**
وسائل النقل وقطعها	**136.5**	**141.5**	**3.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	31.4	30.5	-2.9
اليابان	27.0	27.2	0.7
كوريا الجنوبية	24.5	23.4	-4.5
مشتقات نفطية	**53.1**	**108.7**	**104.7**
السعودية	0.3	57.6	-
الهند	15.4	18.1	17.5
قطر	0.0	16.2	-
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**53.7**	**58.4**	**8.8**
الصين	21.8	24.9	14.2
تايوان	15.0	16.1	7.3
تركيا	5.4	4.1	-24.1
آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة	**7.9**	**48.3**	**511.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	0.6	13.5	-
أسبانيا	0.0	10.9	-
الصين	0.2	10.5	-
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**34.5**	**48.2**	**39.7**
الصين	12.5	22.2	77.6
تركيا	5.6	5.8	3.6
إيطاليا	2.2	2.8	27.3
النفط الخام	**37.0**	**47.3**	**27.8**
السعودية	37.0	47.3	27.8
الفواكه والخضراوات والمكسرات	**37.8**	**32.2**	**-14.8**
الصين	4.7	4.3	-8.5
إيطاليا	1.1	2.3	109.1
فرنسا	2.9	2.3	-20.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 5.0 مليون دينار، (3.7%)، لتصل إلى 141.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية ما نسبته 57.3% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

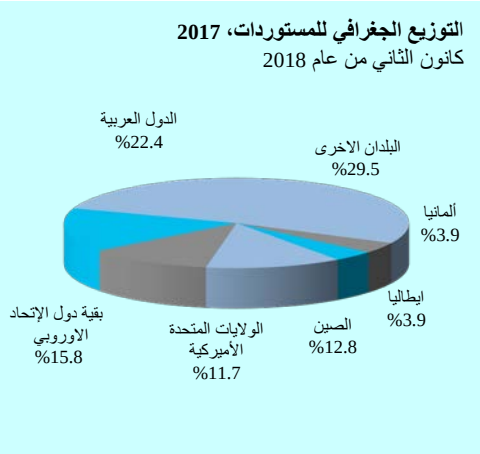

- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" أخرى بمقدار 4.7 مليون دينار (8.8%) لتصل إلى 58.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 77.2% من إجمالي المستوردات من هذه المنتجات.

- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها"، و"مشتقات نفطية"، و"خيوط نسيجية ونسيج ومنتجاتها"، و "آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة"، و "آلات وأجهزة كهربائية وأجزائها"، و"النفط الخام"، و"الفواكه والخضراوات والمكسرات"، على ما نسبته 38.1% من إجمالي المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 مقابل 30.7% خلال عام 2017. كما استحوذت أسواق كل من السعودية، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وألمانيا، وتركيا، والهند، خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 على ما نسبته 53.3% من إجمالي المستوردات، مقابل 46.4% خلال نفس الشهر من عام 2017.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 انخفاضاً مقداره 62.2 مليون دينار (50.7%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 60.6 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون الثاني من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 184.5 مليون دينار (26.0%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 894.2 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر شباط من عام 2018 بنسبة 2.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 190.7 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأوليين من عام 2018، فقد ارتفع إجمالي حوالات العاملين بنسبة 3.0% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 لتصل إلى 409.2 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر شباط من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 9.3 مليون دينار (4.3%) لتصل إلى 223.9 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. أما خلال الشهرين الأوليين من عام 2018، فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 7.2% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 لتصل إلى 521.4 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر شباط من عام 2018 انخفاضاً مقداره 8.7 مليون دينار (10.9%) لتصل إلى 71.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. أما خلال الشهرين الأوليين من عام 2018، فقد انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 10.9% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 لتصل إلى 143.4 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016 إلى ما يلي:

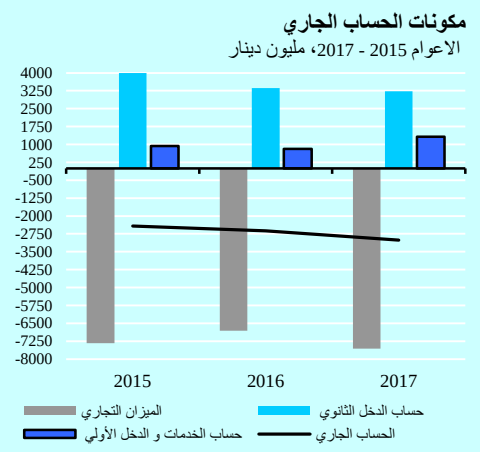

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 3,018.0 مليون دينار (10.6% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 2,618.5 مليون دينار (9.5% من GDP) خلال عام 2016. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,795.7 مليون دينار (13.3% من GDP) خلال عام 2017 مقارنة مع 3,510.0 مليون دينار (12.8% من GDP) خلال عام 2016. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2017 بمقدار 758.2 مليون دينار (11.1%) ليصل إلى 7,565.5 مليون دينار مقابل 6,807.3 مليون دينار خلال عام 2016.
  - ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع عام 2016 بمقدار 428.0 مليون دينار ليبلغ 1,463.2 مليون دينار.
  - انخفاض العجز المسجل في حساب الدخل الاولي بمقدار 70.3 مليون دينار ليصل إلى 145.7 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنة مع عجز بلغ 216.0 مليون دينار خلال عام 2016. ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 76.5 مليون دينار، وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 6.2 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال عام 2017 بمقدار 139.6 مليون دينار ليصل 3,230.0 مليون دينار مقابل وفر مقداره 3,369.6 مليون دينار خلال عام 2016. وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال عام 2017 بمقدار 113.5 مليون دينار ليبلغ نحو 777.5 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 26.1 مليون دينار ليصل إلى 2,452.5 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2017، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 2,034.8 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,375.7 مليون دينار خلال عام 2016. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:
  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 1,177.3 مليون دينار، مقارنة مع 1,100.3 مليون دينار خلال عام 2016.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 676.7 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 845.9 مليون دينار خلال عام 2016.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 58.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 406.6 مليون دينار خلال عام 2016.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 92.4 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 783.1 مليون دينار خلال عام 2016.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2017 التزاماً نحو الخارج بلغ 29,043.7 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2016 والبالغ 26,904.4 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2017 بمقدار 164.5 مليون دينار ليصل إلى 18,694.8 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 157.0 مليون دينار، وارتفاع الأصول الإحتياطية للبنك المركزي بمقدار 29.5 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2017 بمقدار 2,303.8 مليون دينار ليصل إلى 47,738.5 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار المباشر في المملكة بمقدار 1,223.3 مليون دينار ليبلغ 24,058.7 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 384.7 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 102.8 مليون دينار للبنك المركزي، وارتفاعها بمقدار 487.5 مليون دينار للبنوك المرخصة).
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 660.7 مليون دينار لتبلغ 8,209.8 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي بمقدار 236.0 مليون دينار ليبلغ 901.4 مليون دينار.